وما كان شيئا ذكر تتمة بعبارة التتمة فلما قال الى
الكعبين عرفنا انه شق في كل رجل وهو الصحيح الكثير
النمي والجواب عن الحديث في الوقتين ما قاله مشايخنا
في الاصول والفروع انما جاز عصر النوم في قوله عليه
افضل الصلاة والسلام من ادرك ركعة من العصر
قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر وانما صح
صح قوله عليه الصلاة والسلام من ادرك ركعة
من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر لان
الصلاة جزء من وقتها ملاق لادائها والجزء الغير
اعني وقت التغير ناقص لانه وقت كراهة فاذا شرع فيه فقد
وجب ناقصة والافسد بطر والغروب الذي هو وقت
الفساد للملابسة بينهما في النقصان واما الفجران
جميع وقتها كامل فاذا شرع فيها فقد وجبت كاملة
فتفسد بطر والطلوع الذي هو وقت الفساد لعدم
الملابسة بينهما فقد وقع التعارض بين الحديثين وبين
النهي عن الصلاة في الاوقات المكروهة رجعنا الى
القياس كما هو حكم التعارض فرجحنا حكم هذا الحديث
في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر فافهم افاده
الله وجه الغرق الذي سألت عنه والجواب عن
من سعى الى اخره قال في الخلاصة ان من سعى في نقض مام
من جهته لا يعتبر سعيه الا في موضعين احدهما رجل

اشتري عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم ادعى ان البايع
باعه فلان من فلان الغايب بكذا وافام بينة
قبلت بينته ورجع عليه بما اداه من الثمن والثاني
اذا وهب جارية من انسان فاستولدها الموهوب
له ثم اقام الواهب البينة انه دبرها واقام بينة
قبلت بينته ورجع على الموهوب بالجارية والعقر
هذا نص
على فاحش من اهل المحلة الى اخره قال في الكافي واذا ادعى
الولي على واحد من اهل المحلة انه قتل بعينه لم تشتغل
القسامة والدية عن اهل المحلة لانه ذكر ما كان لنا
معلوما ظاهرا وهو ان القاتل واحد من اهل المحلة
ولكنا لا نعلم ذلك حقيقة وبدعوي الولي على واحد
منهم بعينه لا يصير معلوما لنا حقيقة انه هو القاتل
فاذا لم تستفد بهذا ما لا يتغير الحكم به فبقيت القسامة
والدية على اهل المحلة كما كانت قبل الدعوى والجواب
عن مسالة المقتاة الى اخره قال في منظومة ابن وهبان
رحمه الله ولا شيء في افشار رجته له ويغرب ان لم تمسك البول بحر
قال في البدايع اذا وطئ زوجته فافضاها فلا شيء عليه
سواء كان يستمسك البول او لا يمسكه عند ابي حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف ان كانت لا تستمسك البول
فعليه الدية في ماله وان كانت تستمسك فعليه

Copyright © King Saud University